Mission permanente de l'État du Qatar auprès de l'Office des Nations-Unies à Genève

الوفـــد الدائـــم لدولـة قطـــر لدى مكتب الأمم المتحدة جنيـــــف

Ref: 2022/0096671/5
الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف

The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note dated 16th August 2022, requesting information pursuant to the HRC resolution 49/25.

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach herewith a compilation of information as received from the competent authorities in the State of Qatar.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva, November 11th, 2022

PERMANENT MISSION OF THE STATE OF QATAR GENEVA

OHCHR
CH- 1211 Geneva 10
Fax: 022 917 9008
Email: ohchr-registry@ohchr.org/ Khaled.hassiene@un.org/

E.E.275036/22

27 - 29, avenue du Bouchet - 1209 Genève
Tél. 022 798 85 00 - Fax: 022 791 04 85 - E-mail: geneva@mofa.gov.qa

NATIONS UNIES
DROITS DE L'HOMME
HAUT-COMMISSARIAT

UNITED NATIONS
HUMAN RIGHTS
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER

HAUT-COMMISSARIAT AUX DROITS DE L'HOMME • OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS
PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND
www.ohchr.org • TEL: +41 22 917 9000 • FAX: +41 22 917 9008 • E-MAIL: ohchr-registry@un.org / khaled.hassine@un.org

REFERENCE: TESPRDD/DESIB/ESCR/KH

Subject: Call for Contributions Ensuring equitable, affordable, timely and universal access for all countries to vaccines in response to the coronavirus disease (COVID-19) pandemic

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights presents its compliments to all Permanent and Observer Missions to the United Nations Office in Geneva, specialized agencies, other intergovernmental organizations, national human rights institutions, and non-governmental organizations and has the honour to inform of the following:

At its 49th session, the Human Rights Council adopted resolution 49/25 on ensuring equitable, affordable, timely and universal access for all countries to vaccines in response to the coronavirus disease (COVID-19) pandemic.

The resolution requests that the High Commissioner for Human Rights, in consultation with States, UN agencies, funds and programmes, in particular the WHO, the special procedures of the HRC, the treaty bodies, civil society organizations and other stakeholders, prepare a report on the human rights implications of and good practices and key challenges in affordable, timely, equitable and universal access to and distribution of quality, safe, efficacious and affordable COVID-19 vaccines and the impact on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health.

In this regard, OHCHR is seeking inputs on the following areas, in particular:

(a) the human rights implications and the impact on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health of affordable, timely, equitable and universal access and distribution of COVID-19 vaccines.

(b) good practices and key challenges in ensuring affordable, timely, equitable and universal access and distribution of COVID-19 vaccines.

Submissions should be limited to four pages and be submitted in an accessible format (Microsoft Word). They should reach the Office of the High Commissioner by 3 October 2022 and be addressed to the Registry of OHCHR, indicating in the subject matter 'Input to HRC resolution 49/25'.

For any follow-up queries, kindly contact Mr Khaled HASSINE (khaled.hassine@un.org).

16 August 2022

أولاً: تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد-19:

لقد واجه القطاع الصحي في دولة قطر منذ بداية العام 2020 تحدياً متمثلاً في تفشي فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض كوفيد-19، وبموجب التزام الدولة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي صادقت عليه في المرسوم رقم (41) لسنة 2018، وأعطته قوة القانون وفقاً للمادة (68) من الدستور الدائم لدولة قطر، مع بعض التحفظات والإعلانات، تم إعداد خطة للاستجابة لجائحة كوفيد-19، بالاتساق مع توصيات منظمة الصحة العالمية وأفضل الممارسات الدولية، لتحقيق ما تصبوا إليه الدولة وهو صحة وسلامة أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم وأطيافهم ومذاهبهم حيث سخر القطاع كامل طاقاته لمواجهة الجائحة، وتوفير خدمات الرعاية الطبية اللازمة للمصابين بعدوى الفيروس. ولقد حازت دولة قطر على المرتبة (15) للدول التي تعاملت مع وباء فيروس كورونا على أفضل وجه، وهي الدولة العربية الوحيدة التي أدرجت ضمن هذا التصنيف، في مجلة "دير شبيغل" (Der Spiegle) الألمانية. ومنذ تسجيل أول حالات الإصابة بالفيروس، أكد القطاع الصحي بكافة منشآته على إعطاء الأولوية للحق في الصحة للجميع واحترام حقوق الإنسان دون تمييز، وعطفاً على ذلك، فإن تقديم الرعاية الصحية مبنياً على الوضع الصحي للفرد دون أولياتٍ أخرى، مع وجوب التأكيد على توجيه رعاية خاصة للفئات السكانية الأكثر عرضه للإصابة بمضاعفات المرض لحمايتهم، الأمر الذي مكّن دولة قطر من المحافظة على معدلات متدنية من الوفيات الناتجة عن مضاعفات كوفيد-19.

إضافةً إلى أن جميع الخدمات الصحية مجانية بالكامل، مما يشجع المرضى على طلب الرعاية الصحية عند الحاجة دون وجود قيود مالية تعيق تلقيهم العلاج، وإسهام ذلك في احتواء تفشي العدوى في المجتمع.

1. الحق في الصحة:

يمتاز النظام الصحي في دولة قطر، بمجانية خدمات الرعاية الطارئة، وتوفر خدمات الرعاية الصحية الأولية بسعر رمزي، مما كفل للجميع حصولهم على خدمات الرعاية الصحية عند المرض. وخلال الجائحة تم تعليق الزيارات للعديد من المراكز والعيادات الخاصة، والاستعاضة بالاستشارات عن بُعد. كما تم استثناء الخدمات العاجلة والطارئة من قرار تعليق الزيارات وذلك لحصول الجميع على الرعاية الطبية اللازمة. ولقد شمل التعليق الخدمات ذات الخطورة العالية والتي لا تحقق فيها إجراءات التباعد والمسافة الآمنة كعيادات الأسنان، والخدمات غير الطارئة كجراحة التجميل، باستثناء الحالات الطارئة، بينما استمر العمل في تقديم الخدمات الأساسية في القطاع العام كالخدمات الصحية الخاصة بكبار السن وذوي الإعاقة في مستشفيات تم تصنيفها بمستشفيات "خالية من كوفيد-19"، كما تم تطبيق نظام الاستشارة الطبية عن بُعد وتخصيص كادر طبي للتواصل مع كبار السن وذوي الإعاقة ومن يرعاهم للاطمئنان على حالتهم الصحة والنفسية. علاوةً على تخصيص مسارات للرعاية الصحية في المراكز الصحية الخاصة بالنساء والأطفال. كما وضعت الدولة خطة مرنة لرفع السعة الاستيعابية للأسرة المخصصة لمرضى كوفيد-19 أو خفضها تدريجياً لتتناسب مع انتشار الوباء في الدولة، وتشمل الخطة توزيع الكوادر الطبية المتخصصة لتوفير الرعاية الطبية اللازمة. وتُجرى مسحات الاختبار لكورونا لجميع فئات المجتمع بصورة مجانية.

كما أولت دولة قطر اهتماماً بالكادر الطبي والفرق المشاركة في التصدي لتفشي العدوى بكوفيد-19 من المجتمع المدني، حيث وفرت لهم المعلومات الصحية من خلال الورش التدريبية المناسبة والخاصة بمكافحة العدوى وسبل حماية أنفسهم والوقاية من خطر الإصابة. أيضاً وفرت لهم معدات الحماية الشخصية، بالإضافة إلى عمل الفحوصات الدورية لضمان سلامتهم. وراعت المؤسسات الصحية الجانب النفسي، فوفرت الدعم والاستشارات النفسية للكادر الطبي وألزمتهم بأخذ راحة كلما استدعى ذلك لضمان استمرارية قدرة النظام الصحي على مكافحة الوباء والتصدي لانتشاره.

ولقد عملت الدولة مع العديد من شركات الأدوية الرائدة في العالم والتي كانت قد وصلت إلى مراحل متقدمة من تطوير اللقاح ضد كوفيد-19، حيث تم الاتفاق مع الشركات ليتم توفير اللقاحات فور اعتمادها وطرحها للاستخدام العالمي. ولقد أظهرت النتائج سلامة اللقاحات وفعاليتها وفقاً للمعايير الدولية، واعتمادها للاستخدام الطارئ من قبل الهيئات المنظمة للغذاء والدواء في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. واستقبلت دولة قطر أول شحنة من اللقاح بتاريخ 21 سبتمبر 2020، وبدأت بأضخم برنامج تطعيم تشهده الدولة في 23 ديسمبر 2020، وفق خطة تمتد على أربعة مراحل تهدف الدولة من خلالها إلى تطعيم كافة سكانها مجاناً، وتوسيع دائرة الفئات السكانية بناءً على خطر الإصابة ومضاعفات المرض. فعلى سبيل المثال، استهدفت المرحلة الأولى الفئات السكانية الأكثر عرضه للإصابة بمضاعفات العدوى الفيروسية الخطيرة، وهم كبار السن ممن تزيد أعمارهم عن 50 عاماً، والمرضى الذين يعانون من أمراض مزمنة بغض النظر عن أعمارهم، والعاملين في مجال الرعاية الصحية والأمن وغيرهم ممن يتطلب طبيعة عملهم التعامل المتكرر مع المصابين بالعدوى، كالكادر التعليمي والإداري بالمدارس والجامعات.

2. <u>الحق في المساواة:</u>

نظراً لما تتميز به دولة قطر من ديناميكية اقتصادية نشطة، تُشكل القوى العاملة من أصحاب المهن الحرفية واليدوية غالبية العاملين في المشاريع الكبرى للبنية التحتية. وقد أكدت رؤية قطر الوطنية 2030 في ركيزة "التنمية البشرية" تحديداً في الغاية المستهدفة "قوة عمل كفؤة وملتزمة بأخلاقيات العمل"، بأن استقطاب العمالة الوافدة يقتضي رعاية حقوقها وتأمين سلامتها في كافة الأوقات.

واستجابةً لجائحة كوفيد-19 وتماشياً مع استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر والتي تهدف إلى تحقيق تغطية شاملة للرعاية الصحية في الدولة، أولت وزارة الصحة العامة المناطق الصناعية أولوية خاصة نظراً إلى تركز العمالة الوافدة فيها، وذلك من خلال تصميم وتنفيذ حزمة من التدخلات الوقائية والعلاجية الكفيلة بتقليل فرصة انتشار العدوى بينهم وحمايتهم من مضاعفات المرض. ولقد تم تطوير سياسات للرصد والتقصي الوبائي والفحص لجميع العاملين في المهن الحرفية واليدوية من الحالات المشتبهة بها، لاحتواء بؤر التفشي المحتملة من خلال عزل الحالات المؤكدة وفحص وحجر مخالطيها وتنسيق إجراءات الإحالة للمؤسسات العلاجية المناسبة وفقاً لنتائج الفحص لتلقى الرعاية الطبية اللازمة.

ولقد اتخذت الدولة إجراءات للحد من انتشار كوفيد-19 بين المجتمعات، إذ تم إغلاق المنطقة الصناعية بعد اكتشاف عدد من الحالات والتي خضعت للعلاج في مستشفيات الدولة. وجاء القرار بهدف حماية صحة سكان المنطقة وضمان سلامتهم من خلال إجراء الفحوصات الطبية بشكل مستمر، ووقاية المناطق الأخرى من انتشار الفيروس إليهم. ولم يؤثر الإجراء على احتياجات قاطني المنطقة، إذ قامت جهات الدولة بتوفير الخدمات الطبية والدوائية والغذائية بالإضافة إلى أدوات الحماية الشخصية. كما عملت على تشييد مستشفى لتوفير خدمات الرعاية الطبية اللازمة لهم، ونقل الحالات التي تتطلب رعاية طارئة إلى إحدى مستشفيات الدولة التخصصية وفقاً لطبيعة الحالة المرضية. إضافة إلى ذلك، فإن إغلاق المنطقة لم يؤثر على تلقي الأشخاص لأجورهم، بل شددت الدولة على ضرورة استلامهم لأجورهم في موعدها المعتاد. ولقد قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بزيارة ميدانية للوقوف على الإجراءات التي تقوم بها الدولة وضمان عدم وجود تجاوزات لالتزامات الدولة بالعهد الدولي الخاص بحقوق الإنسان. وفي 22 من ابريل، تم افتتاح المنطقة الصناعية بشكل تدريجي لضمان عودة سلاسل التوريد إلى عملها بشكل طبيعي، وحرية الأفراد وأصحاب الأعمال في التنقل بين مناطق الدولة مع التزام الجميع بالتدابير الوقائية. ولم تميز دولة قطر بين المواطنين والمقيمين، حيث تم تطعيم العمالة الوافدة وفقاً لمعيار الحالة الصحية والسن وطبيعة العمل، وخصصت الدولة مراكز مختلفة للتطعيم قريبة من أماكن عملهم أو سكنهم لتيسير وصولهم إليها.

كما تم إنشاء شبكات من العمال ليعملوا على مراقبة وتعزيز ممارسة أقرانهم للسلوكيات الصحية داخل مجتمعاتهم. وحرصت دولة قطر على تطبيق اشتراطات السلامة والصحة المهنية داخل أماكن العمل وسكن العمال والمتضمن عدة مواد قانونية تلزم أصحاب المؤسسات والمنشآت بتنفيذ هذه الاشتراطات ومعاقبة المخالف منها وفقاً لأحكام قانون العمل رقم (14) لسنة 2004 والقرارات الوزارية المنفذة له.

ثانياً: تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تقديم خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية:

1. <u>حقوق وواجبات المرضى:</u>

تلتزم مؤسسة حمد الطبية ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية ومستشفيات القطاع الخاص بحقوق وواجبات المرضى استناداً إلى قرار وزير الصحة العامة رقم (9) لسنة 2022 بتحديد حقوق وواجبات المرضى الواجب مراعاتها لدى تلقي خدمات الرعاية الصحية.

وذلك عبر تقديم أفضل رعاية صحية آمنه وفعالة لكافة المرضى والمراجعين وفق المستويات العالمية ومن دون تفرقة أو تمييز بين المرضى. ومن تلك الحقوق التي نص عليها القرار الوزاري المشار إليه أعلاه، توفير رعاية صحية تتسم بالاحترام، فللمرضى الحق في الحصول على الرعاية الصحية على نحو يحفظ كرامتهم واحترامهم، ولهم الحق في الحصول على جميع خدمات الرعاية الصحية والعلاج باهتمام من دون تأخير لأسباب غير مبررة.

فقد أشار القرار الوزاري على حق المريض في استيضاح الخطة العلاجية قبل مباشرة الإجراءات العلاجية والحصول على الإرشادات التثقيفية التي تتناسب مع عمره ومشتوى فهمه وإدراكه، إضافة إلى الحق في قبول أو رفض الخطة العلاجية وذلك بعد إبلاغه عن المضاعفات المترتبة في حال الرفض وتوثيق ذلك في الملف الطبي الخاص به، وله الحق في إبداء الموافقة أو الرفض في المشاركة في البحوث الطبية والتي قد تتطلب المشاركة في التجارب السريرية والبحوث الطبية.

كما يتمتع المريض أيضاً بضمان الخصوصية خلال العلاج وعدم السماح لأي شخص بالاطلاع على ملفه الطبي إلا بموافقته، أو موافقة وليه أو وصيه إذا كانت إرادته غير معتبرة، أو بأمر من المحكمة أو بقرار من النيابة العامة.

وفي المقابل، فإن من واجبات المريض الإفصاح لمقدم الرعاية الصحية عن المعلومات الحقيقية والكاملة عن حالته الصحية، بما يتضمن التفاصيل المتعلقة بالتاريخ المرضي والوضع الصحي الحالي، بما في ذلك حالات دخوله للمنشآت الصحية والأدوية التي يتناولها والامراض التي أصيب بها وأية أمور أخرى مرتبطة بحالته الصحية، إضافة إلى الالتزام بالمواعيد المحددة للعلاج وإبلاغ المنشأة الصحية في حالة عدم تمكنه من حضور حصص العلاج في الموعد المحدد، كما يتحمل المريض المسؤولية الكاملة في حال عدم التزامه بالنصائح الطبية أو بالخطة العلاجية دون الرجوع إلى الطبيب المعالج. ويتعين عليه أيضاً احترام المرضى الأخرين وخصوصياتهم والأشخاص مقدمي الرعاية الصحية والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة بالمنشآت الصحية التي يتلقى العلاج بها.

2. <u>الخدمات الصحية للفئات السكانية ذات الأولوية:</u>

تعتبر صحة المجتمع بمختلف فئاته، أولوية وطنية وإقليمية ودولية نحو تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

حيث تلتزم رؤية قطر الوطنية 2030 بتنشئة سكان أصحاء جسدياً ونفسياً وعقلياً من خلال "تطوير نظام شامل وفعّال للرعاية الصحية، يواكب أفضل المعايير العالمية، ويمكّن جميع السكان من الوصول إليه والانتفاع بجميع خدماته الوقائية والعلاجية". وقد وضعت استراتيجية الصحة الوطنية 2018 – 2022 خططاً لدعم الأهداف بعيدة الأمد لرؤية قطر الوطنية 2030. إذ تولي الاستراتيجية تركيزاً جلياً على خمس أولويات على مستوى النظام الصحي وسبع فئات سكانية مُحددة ذات أولوية في دولة قطر وهي:

- أطفال ومراهقون أصحاء.
- نساء أصحاء من أجل حمل صحي.
- عالمون بصحة وأمان.
- الصحة والعافية النفسية.
- صحة محسنة للأشخاص الذي يعانون من أمراض مزمنة متعددة.
- صحة معززة ورفاه للأشخاص من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
- شيخوخة صحية.

ومن منطلق تحقيق العدالة في تلقي الخدمات الصحية، تم إيلاء تركيز أكبر على الفئات المذكورة آنفاً على أساس الاحتياجات السكانية والصحية الراهنة للمجتمع في دولة قطر حيث يعمل جميع أجزاء النظام الصحي فضلاً عن تقليص أوجه عدم المساواة، وعدم ترك أي فئة في المجتمع خلف الركب.

ويُساهم تركيز الاستراتيجية على هذه الفئات إلى وضع مجموعة محددة من المشاريع والأهداف الطموحة التي تلبي الاحتياجات الصحية وتعزز توفير الرعاية الصحية للفئات المحددة، وتشجع القطاع الصحي على تحقيق إنجازات فارقه تساهم بشكل مباشر في تطوير المنظومة الصحية وتقديم خدمات عالية المستوى، وذلك تعزيزاً لمبدأ حق الإنسان بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة. كما أن توجيه الدعم على أساس احتياجات الفئات السكانية لا يقتصر فقط على تقليل أوجه عدم المساواة، بل يعمل على ازدهار أساليب رعاية أكثر وقائية وأقل تعقيداً وأفضل تنسيقاً مما يكفل حق هذه الفئات في وصولٍ مرن للخدمات الصحية.